

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦١٥ لسنة ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١؛

قرر:

مادة ١ - تعيين كل من السادة الموضحة أسماؤهم بدمديراعاما للشئون الاجتماعية بالمحافظات (الربط المالى ١٢٠٠/١٨٠٠ جيه) بوزارة الشئون الاجتماعية، وهم:

(١) محمد أحمد الدمرداش .

(٢) محمد جمال الدين محمد غز

(٣) سميح عيسوى زايد .

مادة ٢ - عزى وزارة الشئون الاجتماعية تنفيذ هذا القرار ما

مديرية جمهورية في ٣٠ ربيع الأول سنة ١٣٩٢ (٣ مايو سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

## رياسة جمهورية مصر العربية

تنويه

نشر القرار الجمهورى رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٧٣ بتعديل التعريفه الجمركية

بالعدد ١٦ مكرر "تابع" من الجريدة الرسمية الصادرة في ٢٢/٤/١٩٧٣

وقد تكرر نشر هذا القرار بالعدد ١٨ من الجريدة الرسمية الصادرة

في ٣/٥/١٩٧٣، خطأ .

لذلك تبنى النشرة الثانية لهذا القرار ، ويعمل به اعتبارا

من ٢٣/٤/١٩٧٣ تاريخ النشرة الأولى .

## ديوان رئيس الجمهورية

ديوان كبير الأمانة

وافق السيد رئيس الجمهورية في ١٥ ربيع الأول ١٣٩٣

(١٨ أبريل ١٩٧٣) على منح :

وسام الجمهورية من الطبقة الأولى ، إلى :

فضيلة الشيخ الدكتور محمد القمام، شيخ الجامع الأزهر سابقا ، تقديرا  
لخدماته للأزهر الشريف .كما وافق سيادته على الإذن للسيد صلاح الشاهد ، كبير الأمانة سابقا ،  
في قبول وسام :

وسام سان كارلوس من درجة الصليب الأكبر

المنح لسيادته من حكومة كولومبيا هذا العام .

## المحكمة العليا

قرار تفسير رقم ١ لسنة ١٩٧٣

بالجلسة المنعقدة في ٥ مايو سنة ١٩٧٣ - الموافق ٢ من ربيع الآخر  
سنة ١٣٩٣ (٥)

برئاسة السيد / المستشار بنوى ابراهيم حمودة ، رئيس المحكمة .

وحضور السادة المستشارين محمد عبد الوهاب خليل وعادل عزيز  
زخارى ، وعمر حافظ شريف ، نواب الرئيس .

وحسين زاكي وأحمد طوسون حسين ومحمد بهجت عتيبة ، أعضاء .

وحضور السيد المستشار عبد الحميد عثمان ، المقروض .

صدر القرار الآتى في طلب التفسير رقم ٣ لسنة ٣ ق المقدم من السيد  
الأستاذ وزير العدل بناء على طلب السيد محافظ البنك المركزى المصرى  
بطلب إصدار تفسير تشريعى للسادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١  
ليان ما إذا كانت عبارة "الحكومة" الواردة في المادة ١٢ من القانون  
المشار اليه تشمل الهيئات العامة أم لا .

قررت المحكمة :

إن الهيئات العامة تدخل في مدلول لفظ الحكومة الواردة في المادة ١٢

من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمجته .